



مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات تنشر بيانها الثاني حول التمويل المستدام

- يأتي البيان الثاني بناء على المواضيع الرئيسية الثلاثة الموضحة في البيان الأول لعام 2021 وهي: تشجيع الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة بين الشركات وتعزيز الحوكمة الرشيدة للشركات الإماراتية للمساهمة في دفع أجندة الاستدامة، وتطوير تصنيف خاص بدولة الإمارات العربية المتحدة لأنشطة الاستدامة.
- تؤكد مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات التزام الدولة بتحويل الاقتصاد الإماراتي وتشجيع تبني التمويل المستدام على المستوى الوطني.

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 9 نوفمبر 2022: أصدرت "مجموعة عمل التمويل المستدام" في دولة الإمارات العربية المتحدة، بيانها الثاني بعنوان "بيان عام 2022 حول التعاون في مجال التمويل المستدام في دولة الإمارات" والذي يقدم نظرة عامة على الجهود المتواصلة ومدى التقدم الذي تم إحرازه في مجال التمويل المستدام في الدولة. وجاء إصدار البيان في إطار سعي الدولة لتحقيق النمو المستدام بما يتماشى مع إجراءات مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (كوب 27).

ومن خلال البيان الثاني، يؤكد أعضاء مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة على التزامهم بتمكين التحوّل الاقتصادي وتعزيز نطاق تطوير سياسات التمويل المستدام في الدولة. وتضم هذه المجموعة كل من: وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة التغير المناخي والبيئة، ومكتب المبعوث الخاص لدولة الإمارات للتغير المناخي، ومصرف الإمارات المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، وسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي، وسلطة دبي للخدمات المالية، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وسوق دبي المالي وناسداك دبي.

وأشار البيان الثاني إلى أهمية القطاع المالي في توجيه رأس المال الخاص نحو المشاريع والأنشطة والمنتجات المستدامة في دولة الإمارات، حيث استعرض توسّع نطاق التزام الدولة على المستوى الدولي من خلال الأجنحة الوطنية الخضراء 2015 – 2030، والخطة الوطنية للتغير المناخي 2017-2050، و"المبادرة الإستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي 2050". وكان البيان الأول قد جاء بناءً على إطار المبادئ الإرشادية لعام 2021 حول التمويل المستدام في دولة الإمارات والذي يقدم "خارطة طريق" واضحة؛ للجهات المشاركة للمساهمة في تحقيق أهداف دولة الإمارات بشأن الاستدامة وتغير المناخ. ويركز إطار المبادئ الإرشادية على ثلاثة مواضيع رئيسية ومتداخلة هي: تشجيع معايير الإفصاح البيئي والاجتماعي، والحوكمة بين الشركات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة للشركات وتطوير تصنيف أنشطة الاستدامة الخاص بدولة الإمارات.

وفي عام 2022 تم إحراز تقدم ملحوظ تضمن عمليات قياس مرجعية مكثفة، وجمع للحقائق التي يقوم بها أعضاء مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات، وذلك بهدف الحصول على فهم مباشر للمعايير المتطورة ولأفضل الممارسات الدولية. وفي هذا السياق، اجتمعت مجموعة العمل مع جهات تنظيمية من مناطق وسلطات قضائية أخرى،



ومع عددٍ من المنظمات الدولية، ومجموعة من واضعي المعايير والمستشارين من ذوي الخبرات في مجال التمويل المستدام. بالإضافة إلى ذلك، يقوم واضعوا المعايير الدولية مثل المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، والرابطة الدولية لمشرفي التأمين ومبادئ لجنة بازل للإدارة الفعالة والإشراف على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، بدراسة العديد من الوثائق مثل مقترحات مجلس معايير الاستدامة الدولية بشأن متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستدامة ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بالمناخ، والتي لعبت دوراً رئيسياً في دعم جهود عمل أعضاء مجموعة عمل التمويل المستدام هذا العام، بالإضافة إلى الخطوات الإرشادية التي وضّحتها أولويات السياسة العالمية والتي تم تحديدها في "خارطة طريق التمويل المستدام لمجموعة العشرين".

وكانت مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات قد تأسس في عام 2019، بهدف دعم جهود تطوير قطاع التمويل المستدام في دولة الإمارات وتعزيز التعاون التنظيمي بين السلطات الإماراتية بشأن الممارسات والأطر القادرة على تمكين القطاع المالي من تحقيق هذا الهدف. ويتزامن نشر البيان الثاني مع "اليوم المالي" الذي يقام بالتوازي مع فعاليات مؤتمر المناخ (كوب 27)، ليتماشى مع التركيز الدولي المنصب على معالجة التحديات البيئية التي يناقشها المؤتمر.

وعلى ضوء استضافة دولة الإمارات للدورة المقبلة من مؤتمر المناخ (كوب 28) العام المقبل، ستواصل مجموعة عمل التمويل المستدام في الدولة تقدمها خلال العام المقبل. حيث تعزم نشر المزيد من المخرجات المحددة في عام 2023. كما يخطط أعضاء المجموعة للحصول على آراء مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن هذه المقترحات.

صرّح معالي خالد محمد بالعبي، محافظ المصرف المركزي: "نؤكد في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي كعضو في مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات، على دعم التزامات دولة الإمارات نحو التحول الأخضر لإحداث التغييرات اللازمة في قطاع التمويل وتعزيز الاستدامة، بما يتماشى مع الخطة الوطنية للتغير المناخي 2050، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمبادرات المعتمدة عالمياً. كما نؤمن بأهمية التعاون المعزز بين الوزارات المعنية والجهات التنظيمية والسلطات الأخرى لتحقيق أهدافنا المشتركة في تعزيز مرونة اقتصاد الدولة، والمساهمة بفاعلية في تحقيق استراتيجية أهداف تغير المناخ".

وقال سعادة أحمد جاسم الزعابي، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي: "يؤكد التزام أعضاء مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات بأهمية تشجيع الكيانات الخاضعة لتشريعياتها التنظيمية على مواصلة أنشطتها مع أولويات الاستدامة وهي جهود تستحق الأشادة بها. وبدورنا في سوق أبوظبي العالمي، نحن عازمون على مواصلة العمل عن كثب مع جميع أعضاء مجموعة عمل التمويل المستدام، لتسريع نمو الاقتصاد المستدام الذي يساهم بدوره في انجاز الرؤى طويلة الأجل لإمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تجسدها السياسات الخاصة بتغير المناخ مثل "إستراتيجية الإمارات للطاقة 2050" و"الأجندة الخضراء"، وأخيراً "المبادرة الإستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050".

وأضاف الزعابي قائلاً: "لا تزال تأثيرات تغير المناخ تشكل ركيزة أساسية لجميع الجهات التنظيمية في الأسواق المالية، وتحتّم على العمل لوضع معايير وأطر من شأنها دعم جهود تطوير وتنمية الاقتصاد المستدام في الدولة. وتهدف الركائز الثلاث المتفق عليها للإفصاح عن الاستدامة، وحوكمة الشركات التي تركز على الاستدامة، وتصنيف التمويل المستدام،



جميعها إلى التركيز على تعميق العمل المنصوص عليه في خارطة الطريق من خلال تحسين النتائج وضمان توفير المقدار المناسب من الوقت والاهتمام للاعتبارات التقنية اللازمة حتى تتمكن مجموعة عمل التمويل المستدام من الوفاء بالتزاماتها. وبصفتنا جهة تنظيمية مالية، يواصل سوق أبوظبي العالمي تعزيز سياساته الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتمويل المستدام.

وقال سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية: "تؤكد وزارة المالية التزامها بالعمل والتنسيق مع مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة لضمان تحقيق عمل مناخي منظم ومخطط له بشكل جيد، ولذلك يتعين وضع أهداف الاستدامة في صميم السياسة العامة، ويجب أن تكون مرجعاً للتعاون الحكومي الدولي في إطار سعينا لتعزيز التمويل المستدام في دولة الإمارات، مما سيمكنها من بلوغ هدفها المتمثل بصفر انبعاثات كربونية."

بدورها قالت سعادة د. مريم السويدي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع: "تسعى الهيئة بكافة السبل لدعم التزامات دولة الإمارات نحو إدارة الأخطار المناخية والبيئية وذلك من خلال إحداث التغييرات اللازمة في قطاع التمويل واستحداث ضوابط تحفز الشركات على إصدار أوراق مالية خضراء وتعزيز الاستدامة، بما يتماشى مع الخطة الوطنية للتغير المناخي 2050، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمبادرات الأخرى المعتمدة عالمياً. وتتبنى الهيئة في سبيل ذلك مبادرات من شأنها توفير مشاريع مستدامة مع قنوات تمويل خضراء من خلال أسواق رأس المال، وفي الوقت نفسه تعمل من أجل تزويد المستثمرين بأدوات استثمار تتماشى مع المعايير البيئية، مع وضع معايير التزام محددة على الشركات ومتطلبات إفصاح عن السياسات والإجراءات المتبعة في شأن مسائل البيئة والمسؤولية المجتمعية والحوكمة ESG والاستدامة، وكذا دعم جهود تطوير وتنمية الاقتصاد المستدام في الدولة".

وقال إيان جونستون، الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية: "على مدى السنوات القليلة الماضية، برز عنصر الاستدامة كأولوية قصوى للجميع. ويلعب قطاع الخدمات المالية دوراً حاسماً بالإسهام في تحقيق أهداف الاستدامة في الدولة. لذا فإن التحديد الجماعي لإطار عمل للمساءلة وتطبيق أفضل الممارسات سيؤدي إلى بناء الكفاءة الاقتصادية التي تمتاز بالحياد المناخي والقدرة على الصمود أمام تداعيات المناخ".

لمزيد من المعلومات وتنزيل النسخة الكاملة من البيان، يرجى الضغط [هنا](#)

-انتهى-